بيروت في ../../2024

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : اقتراح قانون يرمي الى مصادرة كافة المواد التي يتم إدخالها او إخراجها من لبنان بصورة غير شرعية لصالح الجيش اللبناني و قوى الامن الداخلي.

نودعكم ربطاً اقتراح القانون المشار إليه أعلاه، مرفقاً بالأسباب الموجبة.

مادّة الأولى:

تصادر لمصلحة الجيش وقوى الامن الداخلي، جميع المواد التي يتم إدخالها او إخراجها من لبنان بصورة غير شرعية بأية وسيلة او طريقة كانت، كما تصادر ايضا السيارات والآليات المستعملة لهذه الغاية.

مادّة الثانية:

تصادر جميع المواد التموينية وكافة انواع المحروقات وبوجه عام جميع المواد المدعومة من الخزينة العامة او من الهبات والمساعدات الاجنبية او المحلّية من المنظمات الغير حكومية والدوليّة والتي يتم إخراجها من لبنان.

مادّة الثالثة:

تكلّف وزارة الدفاع الوطني ،ووزارة الداخلية والبلديات ، ووزارة المالية ، والمديرية العامة لأمن الدولة القيام بالمقتضى العملاني واللوجستي والاستقصائي لتنفيذ ما ورد في المادتين الاولى والثانية بموجب مرسوم يصدر عن الحكومة.

مادّة الخامسة:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

أمام التحديات الكبيرة التي يطرحها وجود النازحين السوريين على الأراضي اللبنانية، والانعكاسات السلبية المباشرة وغير المباشرة، أو بالأحرى الكارثية لهذا الوجود على الواقع الديمغرافي والاقتصادي والمالي والاجتماعي والبيئي نتيجة ازمة النزوح هذه **التي تمثل المعدل الأعلى في العالم قياسًا الى عدد السكان،**

وأمام اعتراف المجتمع الدولي بواقعة قيام لبنان بكامل واجباته تجاه النازحين السوريين، والتزامه بمبدأ Non Refoulement، كما وبقرارات اتفاقية جونيف دون التوقيع عليها،

وأمام تكبّد لبنان ما يُقارب ال٤،٥ مليار دولار سنوياً (ذلك بحسب تقارير البنك الدولي)، أي ما يُقارب ال ٥.،٤٠ مليار دولار من خزينة الدولة اللبنانيّة خلال السنوات التسع الأخيرة،

ونظراً ان التجاوزات والتهريب الغير شرعي بات يشكّل خطراً على الامن الوطني والغذائي والاجتماعي و بالاخص المالي والاقتصادي،

ونظراً ان التهريب الاشخاص يعتبر غير قانوني و غير شرعي و هذا ما تنص عليه المعاهدات الدولية و الاتفاقيات الدولية و القوانين المحليّة،

ونظرا ان كل ما يحدث من تهريب و دوخول مواد وأفراد بطريقة غير شرعية هو محالف لحقوق الانسان،

وبهدف الحد من التهريب ومخالفات كافت الانظمة المحلية والدولية و استناداً الى كل ما ذكر اعلاه،

لذلك،

نتقدم من المجلس الكريم باقتراح القانون، آملين درسه واقراره.